تأثير مراكز الأبحاث في المفاوضات السياسيّة بشأن حل الصراعات والنزاعات المفاوضات الفلسطينيّة-الإسرائيليّة أنموذجًا

The Impact of Research Centers on Political Negotiations on Resolving Conflicts The Palestinian-Israeli Negotiations as a Model

أ.محمد عبد مطر

كاتب وباحث سياسيّ مختص في شؤون المفاوضات

غزة – فلسطين

matarabuhakim@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2023/03/02

تاريخ تحكيم البحث: 2023/04/25

الملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير مراكز الأبحاث في المفاوضات السياسيّة المتعلقة بحل الصراعات والنزاعات، معَ التركيز على دورها المؤثر في المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة بشكل خاص. وتناولت الدراسة نماذج عمليّة لأدوار مؤثرة قامت بها مراكز أبحاث دوليّة وإقليميّة وفلسطينيّة وإسرائيليّة في تلك المفاوضات، واقترحت تصورًا عمليًا لإنشاء مركز أبحاث متخصص في شؤون المفاوضات، ليخدم القضيّة الفلسطينيّة ومشروعها المقاوم.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ. وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن مراكز الأبحاث تلعب دورًا مهمًّا في مفاوضات حل الصراع والنزاع، وأن المراكز الغربيّة والإسرائيليّة لها دور كبير في المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة وفي التأثير على نتائجها، فيما اتسم دور المراكز العربيّة والفلسطينيّة بالضعف في لعب مثل تلك الأدوار. وقد أوصت الدراسة: بضرورة الارتقاء والاهتمام بما تنتجه المراكز البحثيّة، وضرورة فتح قنوات فاعلة بين المراكز الفلسطينيّة معَ بعضها البعض، ومع مراكز أخرى عربيّة وعالميّة، من أجل دعم القضيّة الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة كافّة.

كلمات مِفتاحية: مراكز الأبحاث، المفاوضات السياسيّة، حل الصراعات والنزاعات، القضيّة الفلسطينيّة، المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة.

Abstract

The study aims to shed light on the impact of research centers on political negotiations related to resolving conflicts, with a focus on their influential role in the Palestinian-Israeli negotiations. The study dealt with practical examples of influential roles played by international, regional, Palestinian and Israeli research centers in those negotiations, and suggested a practical vision for establishing a research center specialized in negotiation affairs, to serve the Palestinian issue and its resistance project.

The study used the descriptive analytical approach. The study's results: that research centers play an important role in negotiations to resolve the conflict, and that Western and Israeli centers have a major role in the Palestinian-Israeli negotiations and influencing their results, and the role of Arab and Palestinian centers was characterized by weakness in playing such roles. The study recommended: The need to improve and pay attention to what the research centers produce, and to open effective channels between the Palestinian centers with each other, and with other Arab and international centers, in order to support the Palestinian issue in all international forums.

Keywords: research centers, political negotiations, resolving conflicts, the Palestinian issue, Palestinian-Israeli negotiations.

المقدمة

تضطلع مراكز الأبحاث بمهامّ نهضويّة وثقافيّة عامّة، ونشر للوعي وتوسيع للمعارف، وتضطلع بدراسة المشكلات والأزمات لتقديم اقتراحات ورؤى موضوعيّة لعلاجها، بالإضافة إلى دورها في استباق التطورات واستشراف آفاق المستقبل من أجل المساهمة في ترشيد القرارات، ورسم السياسات العامة، ووضع الخطط المرحليّة والمستقبليّة. كما تساهم مراكز الأبحاث في إنجاح مساعي المفاوضات في كافة المجالات وفي التأثير على نتائجها، وتحديدًا في مجال المفاوضات السياسيّة المتعلقة بحلّ الصراعات والنزاعات، وقد برزت العديد من المراكز البحثيّة لتتصدر هذا الدور في كثير من البلدان.

وقد تناولت الدراسة أنموذجًا من أبرز نماذج هذا الاتجاه، والمتعلق بالمفاوضات السياسيّة بشأن القضيّة الفلسطينيّة، حيث لعبت العديد من المراكز المختلفة دورًا مهمًّا في التأثير على مسار المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة، في مراحلها المختلفة وجولاتها المتعددة، ما أدّى إلى انعكاس آثاره على نتائج تلك المفاوضات. وتعتبر الدراسة إضافةً واستكمالًا لدراسات سابقة، تناولت دور مراكز الأبحاث في كثير من القضايا والأزمات المختلفة، لكنها تناولت هنا موضوعًا مهمًّا بشأن مفاوضات الصراع الدوليّ، وبشأن المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة على وجه التحديد.

1. مشكلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما تأثير مراكز الأبحاث في مسار المفاوضات السياسيّة المتعلقة بحل الصراعات والنزاعات؟ وينبثق عنه أسئلة فرعيّة هي:

- كيف تؤثر مراكز الأبحاث في صنع القرار وفي رسم السياسات العامة للدول؟
- ما دور مراكز الأبحاث ومساهمتها في حل الصراعات والنزاعات؟

- ما الأدوار التي لعبتها مراكز الأبحاث في مسار المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة؟
- كيف يمكن الاستفادة من مراكز الأبحاث في تحسين الأداء التفاوضي للمقاومة الفلسطينيّة؟

2. أهميّة الدراسة:

- الأهميّة النظريّة: الإثراء العلميّ والمعرفيّ بموضوعٍ ندر التطرق إليه بإسهاب وتخصصيّة، بشأن تدخل وتأثير مراكز الأبحاث في مفاوضات حل الصراع المتعلق بالقضيّة الفلسطينيّة.
- الأهميّة التطبيقيّة: تقدم إفادة لصانعي القرار الفلسطينيّ، ومراكز الأبحاث الفلسطينيّة، والدبلوماسيّة الرسميّة والشعبيّة، والسياسيّين والباحثين في المجال السياسيّ والدبلوماسيّ.

3. أهداف الدراسة:

- معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث في صنع القرارات وفي رسم السياسات العامة للدول.
- التعرف إلى مساعي مراكز الأبحاث في حل الصراعات والنزاعات.
- معرفة الأدوار التي لعبتها مراكز الأبحاث في المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة.
- الاستفادة من مراكز الأبحاث في تحسين الأداء التفاوضي للمقاومة الفلسطينيّة مستقبلًا.

4. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، حيث سعت إلى رصد الأدوار التي لعبتها مراكز الأبحاث، للتأثير في صنع القرار المتعلق بالمفاوضات السياسيّة لحل الصراعات عمومًا، والمفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة خصوصًا.

5. **مصطلحات الدراسة:** تم التطرق إليها في المبحث الأوّل، وهو الإطار النظريّ للدراسة.

6. **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وسوف نستعرض عددًا مما تم الاستفادة منه معَ الإشارة إلى أبرز ملامحها:

- بحث سامي الخزندار وطارق الأسعد بعنوان (دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلميّ وصنع السياسات العامة)، وتناول دور مراكز الأبحاث من الناحية النظريّة كإطار عام، معَ التركيز على هذا الدور في الحالة العربيّة. وقارن البحث بين أدوار ومهام المراكز البحثيّة في العالم العربيّ معَ المراكز الغربيّة، وكيفية تأثيرها في رسم السياسات العامة أو صناعة القرار.
- دراسة خالد محمود بعنوان (دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعليّة أكبر)، وتطرقت إلى تطور مراكز الأبحاث العربيّة، وإلى أهم أدوارها ومهامها، وكذلك التحديات التي تواجهها، وطرح سبل دعم دورها وتفعيله عمليًّا.
- بحث خميسة عقابي بعنوان (دور مراكز التفكير الأمريكيّة في صنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضايا العربيّة..)، وركز على دور المراكز الأمريكيّة عمومًا، ومؤسسة (راند) خصوصًا، في صنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضايا العربيّة، وتطرق إلى توجهاتها ومواقفها تجاه تلك القضايا، وتحليل بعض التقارير التي أصدرتها، وتحديد مدى تأثيرها في صنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- بحث عبير ثابت بعنوان (دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الإسرائيليّ)، وتناول مراكز الفكر والدراسات الإسرائيليّة ومدى الحاجة الإسرائيليّة لدورها في معالجة القضايا القوميّة والدوليّة المتعلقة بالسياسيّة الخارجيّة، وقد أظهر التنوع الكبير في مراكز الأبحاث الإسرائيليّة كلٌ حسب اختصاصه.

تعقيب: على خلاف الدراسات السابقة، تناولت الدراسة الحاليّة مدى تأثير مراكز الأبحاث في المفاوضات السياسيّة المتعلقة بحل الصراعات والنزاعات، والتركيز على دورها المؤثر في المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة، وتناولت أدوارًا مؤثرة لمراكز أبحاث مختلفة في تلك المفاوضات.

7. تقسيم الدراسة:

تناولت الدراسة في المبحث الأوّل: الإطار النظريّ، من تحديد للمفاهيم والمصطلحات، ثم التطور التاريخيّ لمراكز الأبحاث، وأهميتها وأهدافها، وتناول المبحث الثاني أدوارًا تمارسها مراكز الأبحاث للتأثير في صنع القرار والتأثير في مفاوضات حل الصراع. وركز المبحث الثالث على مناقشة واقع وأدوار مراكز الأبحاث الفلسطينيّة والإسرائيليّة، ومدى تأثيرها في مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينيّة معَ الاحتلال الإسرائيليّ من جهة، ومفاوضات المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزة معَ الاحتلال الإسرائيليّ من جهة أخرى، ثم قدم تصورًا عمليًّا لتحسين دور المراكز في المفاوضات.

المبحث الأوّل: الإطار النظريّ للدراسة

المطلب الأوّل: تحديد المفاهيم الأساسية

تتنوع تسميات الجهات العلميّة البحثيّة المختصة ومجالات عملها، فتشمل (مراكز بحوث) مهمتها الدراسة والتحليل وتقديم النتائج، ومراكز أو (خزانات تفكير) تقوم على العصف الذهنيّ وبناء السيناريوهات، و(مراكز دعم القرار) التي تلعب دورًا استشاريًّا وإرشاديًّا. وقد تطلق على نفسها اسم (مؤسسة)، أو (معهد)، أو قد تصف نفسها بـ(الصندوق).

أولًا: المصطلحات والتعريفات

1. مراكز الأبحاث والتفكير:

وَفقًا لبرنامَج الأمم المتحدة الإنمائيّ، فهي عبارة عن: "منظمات ملتزمة، وبصورة دوريّة، بإجراء الأبحاث، والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل جسرًا يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيّات الحديثة"[1]. ويعرفها مشروع مراكز الفكر والدراسات العالميّ بأنها: "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحليّة والدوليّة، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة"[2]. وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسيّة، أو جهات حكوميّة، أو جماعات مصالح، أو شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكوميّة ومستقلة.

أما مؤسسة راند للأبحاث فعرفتها بأنها: "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والسياسيّة والإستراتيجيّة

(1) محمود، مراكز البحث العلميّ في الوطن العربيّ، ص29.

(2) McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", p.65.

أو فيما يتعلق بالتسلح"[1]. في حين يعتبرها المعهد الوطني لبحوث التقدم الياباني، بمثابة مخازن التفكير كأحد اللاعبين السياسيّين الرئيسِين في المجتمعات الديمقراطيّة، التي تؤكد على التعدديّة والشفافيّة والبحوث والتقييم وصناعة القرار[2].

هذه الدراسة تستخدم مصطلح (مراكز الأبحاث)، باعتباره مرادفًا لمصطلح مراكز الدراسات ومراكز الفكر أو التفكير، وتَعني به: "مؤسسات بحثيّة دورها الرئيس إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات عِدّة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبليّة تهم الفرد والمجتمع وصناع القرار". وتُصنف مراكز الأبحاث وفق معايير محددة من حيث التمويل، التوجه السياسيّ والأيديولوجيّ، الاستقلاليّة، الارتباط الحكوميّ، التخصص والاهتمام، أساليب العمل، النطاق الجغرافيّ.. إلخ.

2. المفاوضات السياسيّة:

التفاوض هو "لغة حوار وتفاهم بين طرفين أو أكثر، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة، حول قضيّة أو قضايا محددة، تتضمن مصالح مشتركة أو خلافات متنازعة، يتم من خلالها التوصل إلى عقد اتفاقات أو تفاهمات، تحترمها الأطراف المفاوضة كافة، وبما يحقق رضاها ويحافظ على مصالحها"[3]. والتفاوض السياسيّ يحدث بين الدول أو المنظمات السياسيّة التي تمثلها، بغرض

(1) محمود، مرجع سابق، ص31.

(2) نامق، مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجيّة للدولة الحديثة، ص134.

(3) مطر، إدارة المفاوضات الفلسطينيّة خلال حملات العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة، ص32.

الوصول إلى اتفاقيّات دوليّة لحل النزاعات والخلافات محل الاهتمام[1]. والدبلوماسيّة السياسيّة، كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجيّة، تقوم على عمليّة التفاوض من أجل إنجاز مَهمّاتها.

ومن الصور التي يعمل فيها التفاوض السياسيّ[2]:

- المفاوضات بين الدول، من أجل حماية مواطنيها ورعاياها المقيمين في الدول الأخرى، والحصول على حقوقهم، وتأمين تلك الحقوق.
- المفاوضات بين الدول من أجل إحداث تكتلات سياسيّة دوليّة لمواجهة أطراف أخرى، ومن أجل عقد أحلاف وجبهات لمواجهة هذه الأطراف.
- المفاوضات بين الدول من أجل حل المنازعات، وتوطيد الروابط، وإحداث نوع من الاستقرار، بدلًا من التوتر والصراع.

3. حل الصراعات والنزاعات:

يشير علم وفن إدارة النزاعات إلى تكامل مجموعة من الأساليب، مثل: التفاوض، والردع، ودبلوماسيّة الإكراه، وإدارة الأزمات، وإنهاء الحرب، والانفراج، والتطبيع، وتستخدم بدرجات مختلفة[3].

وقد اصطلح فقهاء القانون الدوليّ العام على تقسيم تسوية النزاعات إلى نوعين: تسويات غير ودية/لا سلمية، وتسويات ودية/سلمية. فالأوّلى عرف المجتمع الدوليّ منها قطع العلاقات الدبلوماسيّة، ورد السيئة بالسيئة، والأعمال الانتقامية، والحظر البحري، والمقاطعة، والحصار، والحرب.. أما الثانية، فنصت المادة الثالثة والثلاثون في الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "يجب

(1) ثابت، التفاوض: إستراتيجيات وتكتيكات ومهارات تطبيقيّة، ص68.

(2) حواش، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة معَ تطبيقات عمليّة ص32.

(3) Roberts, Decision- Making During International Crisis, p.89.

على أطراف أي نزاع، من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليّين للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائيّة، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليميّة، أو غيرها من الوسائل السلميّة التي يقع الاختيار عليها"[1].

ثانيًا: التطور التاريخيّ لمراكز البحوث والتفكير

إن جذور مراكز الأبحاث العلميّة كانت منذ بزوغ شمس الحضارة الإسلاميّة، فكان (بيت الحكمة) أوّلها، والذي شُيّد في العصر العباسيّ الأوّل بأمر من الخليفة هارون الرشيد، الذي كان نَواةً لمركز أبحاث شكّل قفزةً نوعيّةً في العلم والفكر والثقافة[2]. لكن ما يُتعارف عليه منهجيًّا، هو أنها ظهرت معَ بداية نشوء أولى الجامعات الأوروبيّة في القرن الثامن عشر للميلاد، حيث ظهرت الكراسي العلميّة، وكانت النَّواة الأساس لظهور المراكز البحثيّة المعاصرة.

وفي أوائل القرن العشرين تبلورت فكرة إنشاء مراكز الفكر والبحوث، التي كانت آلية تمكن كبار رجال الأعمال والنخب المكونة من اقتصاديين وسياسيّين وغيرهم، من خلق وساطة بينهم وبين الحكومة، للاستفادة من الخبرات العلميّة والعمليّة القادرة على التأثير في قضايا السياسة العامة، ومناقشة الأفكار وتبادل الخبرات معَ صانع القرار[3]. ثم تصاعدت حركة تأسيسها وانتشارها، فصارت مستقلة ومتخصصة، وأصبحت منابر للنقاش الجماعيّ، ودراسة القضايا التي تشغل المجتمع وصناع القرار.

أمّا على الصعيد العربيّ، فقد هَدَفَ الجيل الأوّل من المراكز العربيّة إلى تعزيز الوَحدة العربيّة، ثم تطورت لتعكس التغيرات السياسيّة والاقتصاديّة

(1) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة، 1945، مادة 1/33.

(2) إبراهيم، دور وأهميّة المراكز البحثيّة في صنع السياسة الخارجيّة، 2016/11/4.

(3) Abelson, Do think tanks matter?, p.3.

والثقافيّة في المنطقة، وركزت على الصراع العربيّ–الإسرائيليّ، والصراع السياسيّ والإصلاحات الاقتصاديّة[1].

وقد بدأ الاهتمام بالدراسات الإستراتيجيّة في المنطقة العربيّة في سبعينيات القرن الماضي، معَ تزايد الإشكالات التي بات يطرحها تطور الصراع العربيّ–الإسرائيليّ، وحتى نهاية العقد الأوّل من القرن العشرين، انتشرت المراكز البحثيّة المتخصصة في بعض الدول العربيّة.

المطلب الثاني: أهميّة مراكز الأبحاث وأهدافها

بعد الوقوف على مفهوم مراكز الأبحاث، من خلال تعريفها ونشأتها التاريخيّة وأهم معايير تصنيفها، نتطرق للوظائف والمهام الإستراتيجيّة لها. حيث تنبع أهميّة مراكز الأبحاث من أهميّة أهدافها وأدوارها في التأثير على صناع القرار، ومن بين ذلك:

- أنها وسيلة لصناعة العلماء والباحثين والاختصاصيين ذوي الخبرة والكفاءة، الذين يقدمون الأفكار الجديدة، والرؤى الإبداعية، ويساهمون في ترشيد السياسات العامة.
- أنها تمثل مَجسّات للاستشعار والاستقراء المبكر، من خلال دورها في الاستشراف المستقبليّ، لمساعدة صناع القرار على التخطيط الإستراتيجيّ[2].
- إجراء بحوث علميّة وتطبيقيّة ميدانيّة واستطلاعات للرأي، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجيّة حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. ومتابعة أحدث الدراسات، وترجمة المنشورات

(1) Ibrahim, Arab and Amrican Think Tanks, p.5.

(2) الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربيّة وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربيّ، ص6.

والمؤلفات التي تصدر عن مؤسسات ومراكز بحثيّة أخرى.

- دخولها طرفًا توفيقيًّا بين الأطراف الحكوميّة المتنازعة، من أجل تقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة[1].
- دعم صنّاع القرار، بوضع الخيارات وتوضيح السياسات وتفصيل القضايا بشكل دقيق وعلميّ، وترتيب الأوّلويات وتوفير خرائط للعمل وتحشيد التحالفات والتأثير في الانتخابات.
- تعدّ قناة اتصال فعالة بين صانع القرار وجمهور المواطنين في إرسال رسائل سياسيّة، كما تستعمل للتعبير عن مواقف استباقيّة من قضايا جدليّة أو أزمات سياسيّة.
- ممارسة الدبلوماسيّة الأكاديمية، من خلال تكليف خبراء وأكاديميين وباحثين، للمشاركة في مؤتمرات دوليّة، والاطلاع على أحدث المعلومات والطروحات السياسيّة، وبناء العلاقات[2].
- ممارسة سياسة الباب الدوار عبر اختيار وتكليف خبراء المراكز للعمل وزراء ومستشارين ودبلوماسيّين[3]، ومن المسؤولين من ينضم للمراكز ليكون خبيرًا أو مستشارًا أو باحثًا بعد ترك منصبه.
- مرافقة مختصين من المراكز البحثيّة للوفود الرسميّة وكبار المسؤولين في زياراتهم الخارجيّة، بصفتهم مستشارين وخبراء في قضايا معينة تكون محل نقاش وتفاوض[4].
- تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، وتطوير الحياة المعرفيّة والفكريّة

(1) Wiarda, The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy, P.97.

(2) السيقلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربيّة، ص12.

(3) الأسعد، والخزندار، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلميّ..، ص15-16.

(4) المرجع السابق ، والزاوي، دور مراكز الأبحاث والدراسات..، ص16.

في الوسط العام، ورفد الساحة بالمعلومات الجديدة الموثقة[1]، فهي كالجسور بين المجتمع والدولة والعلم.

إن طبيعة هذه المهام تعكس مدى أهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز الأبحاث في التأثير على عمليّة اتخاذ القرار وصنعه، وفي رسم السياسات العامة للدول والمنظمات.

المبحث الثاني: أدوار عمليّة تمارسها مراكز الأبحاث

يصعب الحكم على دور مراكز البحوث في أي دولة دون إدراك البيئة العامة التي تعمل فيها، إذ تتشابك نشاطاتها معَ حركة المجتمع في مختلف جوانبها، ومعَ الحكومة في مختلف قراراتها، ومعَ القوى الاجتماعيّة كأحزاب وغيرها، وهي غير منفصلة عن انعكاسات بيئتها الإقليميّة والدوليّة[2].

المطلب الأوّل: التأثير في صنع القرار

أولًا: مفهوم صنع القرار

صنع القرار هو عمليّة التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بدائل عدّة، لحل مشكلة أو مشاكل قائمة، وبما يحقق للدول أو المؤسسات أهدافها المحددة. والسياسات العامة هي نتاج عمليّات اتخاذ قرارات سياسيّة وإداريّة متداخلة. وصنع السياسات العامة هو اتجاه تسعى مراكز الأبحاث للتأثير فيه. وقد ارتقت المراكز البحثيّة الحديثة حتى أصبحت فاعلةً في رسم التوجهات السياسيّة العامة، وأحد المؤثِّرين فيها والمشاركين في وضع حلول لإشكالاتها.

ويستقي متخذو القرار المعلومات من أجهزة رسميّة وغير رسميّة، كالسفارات، والمخابرات، والإعلام، ومراكز الأبحاث، والمؤتمرات، والإنترنت،

(1) محمود، 2013، مرجع سابق، ص25.

(2) عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسيّ الأردني، ص4.

والمصادر الخاصة؛ على أن تكون العلاقة بينها موضوعيّة، ومبنيّة على الاحترام والتفاعل، وإدراك أهميّة كل منها ومسؤوليّته تجاه الأخرى[1].

وفي البلدان المتقدمة، فإن مراكز الأبحاث تمدّ المسؤولين ووسائل الإعلام، بتحليلات ودراسات حول قضايا مهمة، ما يجعلها مرتكزًا لصانع القرار، بامتلاكها معلومات وخبرات لازمة للتعامل معَ المستجدات المستعصية[2]. وعند الحديث عن صناع القرار، فإنه يقصد بهم القادة السياسيّون، وكبار المسؤولين في القطاع الحكوميّ والخاص، وكل صانع قرار في مجال عمله[3]. وهناك مؤشرات أساسية تساعد في معرفة حجم تأثير تلك المركز في صنع القرار، ومنها[4]:

- مدى العلاقات والاتصالات معَ صناع القرار والسياسات العامة، أو الإدارة المنفذة لها.
- مدى حجم الأبحاث والدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث وجودتها واتساع توزيعها.
- مدى استخدام صانعي السياسات العامة ومتخذي القرار لإصدارات تلك المراكز.
- مدى استخدام أو اعتماد أو اهتمام النخب المتنفذة منها، مثل كتاب الصحافة والإعلاميين.

وتساهم مراكز الأبحاث في صنع القرار والتأثير عليه في ثلاثة مستويات هي: الإعداد للقرار، وتقييم القرار، وتعديل القرار[5]. كما تمارس ذلك الدور من خلال أشكال ووسائل مباشرة وغير مباشرة، وبتأثير بعيد المدى وقصير المدى،

(1) الكفارنة، العوامل المؤثرة في عمليّة اتخاذ القرار في السياسة الخارجيّة، ص29.
(2) Gray, , Think Tanks' and Public Policy, p.181.
(3) الأسعد، والخزندار، مرجع سابق، ص5.
(4) المرجع السابق، ص21.
(5) بركات، القرار السياسيّ ودور مراكز البحوث فيه، ص4.

ومنها: الأنشطة العلميّة التفاعليّة، والحلقات البحثيّة أو اللقاءات المغلقة، ووسائل الإعلام، والمشاركة في النشاط العام الأكاديمي والمجتمعي محليّا ودوليّا، والعلاقات المباشرة أو الشخصية معَ صناع القرار، والنشر العلميّ والمؤلفات.

ثانيًا: نماذج للتأثير في صنع القرار السياسيّ

1. نماذج غربيّة

تؤدي مؤسسات التفكير دورًا بارزًا في صياغة السياسة العامة للدول المتقدمة بشكل عام، وأمريكا بشكل خاص، بل أصبحت جزءًا ثابتًا من بنيتها السياسيّة، وجزءًا عضويًّا من عمليّة صنع السياسات فيها[1]. فعلى مستوى أوروبا، تضمن لندن تأثيرها في المؤسسات الأوروبيّة عن طريق إرسال الدبلوماسيّين الأكثر اضطلاعًا بالقضايا الأوروبيّة، ومراكزها الفكرية محطة إقناع للدبلوماسيّة الثقافية البريطانية الفاعلة[2].

كما أصبحت هناك مراكز غربيّة تتدخل تدخلًا مباشرًا في بعض القضايا الدوليّة، من حيث كونها مؤسسات فاعلة تهدف إلى تحقيق نتائج مهمة، سواء بالتنسيق معَ إدارتها الأمريكيّة أو الأوروبيّة.

ومن إسهامات مراكز الأبحاث الإستراتيجيّة الغربيّة عمومًا، إنجاز دراسات استشرافية تخص المنطقة العربيّة لعشر سنوات قادمة وأكثر[3], كما دفع حَراك الثورات العربيّة عام 2011، المفوضية العليا للسياسة الخارجيّة والأمنية للاتحاد الأوروبي إلى تتبع تلك التطورات ودراستها، فتشكل عام 2014 فريق الاستشراف العربيّ التابع للمعهد الأوروبي للدراسات الأمنية، والمكون من خبراء أوروبيين

(1) Ahmad, US Think Tanks and the Politics of Expertise, p.552.

(2) بوشيه، وروبو، مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار، ص131.

(3) حجال، وآخرون، واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربيّة، ص90.

وعرب، لتقديم دراسات معمقة عن مستقبل المنطقة العربيّة[1].

2. أنموذج أمريكيّ

إن أغلب نظريّات السياسة الأمريكيّة وجهتها وبلورتها دراسات وأبحاث مشتركة تقوم بها مراكز إستراتيجية، تتميز بتركيزها وتخصصها في مجال معين أو منطقة محددة، وهو ما يعطيها ميزة الخبرة التخصصية، وتشكل بعضها خطوطًا خلفية للبيت الأبيض ولوزارة الدفاع الأمريكيّة، وكثير من باحثيها هم أساتذة جامعيون كبار، وصحفيون مخضرمون، ومسؤولون ودبلوماسيّون سابقون في الحكومة الأمريكيّة وفي حكومات دول أخرى[2]. تلك النوعية النخبوية تُضفي شرعية أكبر لتلك المراكز، كونهم ذوي مؤهلات علميّة قوية وخبرة عمليّة، تمكنهم من استخدام علاقاتهم الشخصية للحصول على معلومات قيمة تخدم العمليّة البحثيّة.

كما تكتسب تلك المراكز أهميتها من دورها في صناعة أفكار وأهداف السياسة الخارجيّة، ويجتهد باحثوها للعب دور مؤثر في السياسة الأمريكيّة للوصول إلى مواقع رسميّة في الإدارة الأمريكيّة. وتاريخ البيت الأبيض حافل باستقطاب الباحثين من تلك المراكز ليتقلدوا مناصب قيادية في حكوماته الفيدرالية. فأبزر موظفي وزارة الدفاع والخارجيّة السابقين هم أساسًا باحثون، ومن بينهم مساعد وزير الدفاع ريتشارد بيرل، ومبعوث الإدارة الأمريكيّة إلى الشرق الأوسط دينيس روس.

وبنظرة سريعة على إدارة الرئيس جو بايدن، نجد أن وزير خارجيّته أنتوني بلينكن قد انتقل إلى منصبه، بعد أن كان مديرًا لمركز بن بايدن للدبلوماسيّة العامة بجامعة بنسلفانيا، ووزيرة المالية جانيت يلين التي انتقلت إلى

(1) الحواس، أي مستقبلات للعرب؟، ص282.

(2) آل ربح، كيف تعمل مراكز الأبحاث في واشنطن، 2022/7/18.

منصبها الجديد، بعد أن كانت كبيرة الباحثين الاقتصاديين في معهد بروكينغز، ووزير شؤون المحاربين القدامى دينز ماكدونوف انتقل من عمله، حيث كان باحثًا في معهد كارنيجي للسلام. ويذكر أن 114 مسؤولًا رفيع المستوى في إدارة بايدن، جميعهم انتقلوا من المؤسسات البحثيّة مباشرة للعمل في الإدارة الأمريكيّة الجديدة. أما المسؤولون السابقون في إدارة الرئيس دونالد ترمب، فقد انتقل عدد كبير منهم للعمل باحثين في مؤسسات بحثيّة في واشنطن، فنائبه مايك بينس انتقل للعمل باحثًا في مؤسسة هيريتج، ووزير خارجيّته مايك بومبيو انتقل للعمل في معهد هندسون، ورافقه مساعده لشؤون كوريا الشمالية أليكس وونغ، وكبير مفاوضي الحد من التسلح مارشال بيلينجسلي[1].

وتبني المراكز الأمريكيّة تحديدًا دراساتها وتقاريرها بشكل أساسي، لإرشاد أعضاء الكونغرس في رسم السياسات التشريعية، والإدارة الأمريكيّة في رسم تطلعاتها المستقبليّة، فيما يخص السياسة الخارجيّة والمنطقة العربيّة[2]. ومن شواهد ذلك سعي مراكز الفكر إلى محاولة إقناع الرئيس الأمريكيّ بيل كلينتون بتحويل سياسة الاحتواء المتبعة معَ الحكومة العراقية حينها، إلى سياسة تغيير النظام بالكامل. وفي فترة الرئيس جورج بوش الابن صدر تقرير عن هيئة الرئاسة، والذي ضم نخبة من ألمع الباحثين. وتضمن خططًا وتكتيكات جديدة للتعامل معَ قضايا الإرهاب وإعادة (هندسة الشرق الأوسط الكبير)، وَفقًا للرؤية الأمريكيّة، ومن بينها تكتيك (الفوضى الخلاقة)، حيث يعد مركز أميركان إنتربرايزر أهم مبلور ومروج لهذا المصطلح[3].

وهناك العديد من المواد التي شكلت مادة دسمة للإعلام الأمريكيّ لبناء

(1) للمزيد انظر: آل ربح، مرجع سابق، 2022/7/18.

(2) حجال، وآخرون، مرجع سابق، ص90.

(3) أغوان، أثر الصوامع الفكرية والدراسات الإستراتيجيّة الأمريكيّة..، 2013/11/23.

رأي عام عالميّ حول قضايا عدة. فالأزمة الروسية–الأوكرانية، والملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، مثل: الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، وجماعات (التطرف) وغيرها، يتم دراستها في تلك المؤسسات بتركيز يوازي وقد يفوق تركيز المؤسسات الرسميّة في الدول الغربيّة وجهودها[1]. لهذا، فليس مستغربًا ذلك الدور المحوري الذي تلعبه تلك المؤسسات في رسم السياسة الخارجيّة الأمريكيّة.

3. أنموذج إقليميّ

بلغ الاهتمام بمراكز الأبحاث الإيرانيّة ذروته حينما استلم محمد خاتمي رئاسة الجمهورية عام 1997. ومثال ذلك، عندما نزل خاتمي من غرفته في فندق إقامته في العاصمة السويسرية جنيف، لاستقبال الرئيس المصري محمد مبارك في العام 2003، وقد بُني هذا التحرك الدبلوماسيّ على دراسة أعدها باحث إيراني مختص في الشأن المصري، أوصت بضرورة تجاوز الخلافات في العلاقات الإيرانيّة–المصريّة، والعمل على بناء جسور الثقة والتقارب معَ مصر[2].

كما يتصدر باحثو المراكز الخاصة في إيران واجهة المشهد سياسيّا ودبلوماسيّا، فتسند لهم الدولة أدوارًا دبلوماسيّة مهمة وحساسة، مثل المحلل السياسيّ أمير موسوي، رئيس مركز الدراسات الإستراتيجيّة والعلاقات الدوليّة في إيران، والذي كُلف بعقد مباحثات في العاصمة السودانيّة الخرطوم، للتفاوض حول أنشطة المؤسسات الشيعيّة وبرامج للسفارة الإيرانيّة هناك[3].

(1) آل ربح، مرجع سابق، 2022/7/18.

(2) خولي، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسيّ، 2015/9/4.

(3) أبو النور، مراكز صنع القرار بإيران: المحددات والتوجهات، 2015/9/16.

4. أنموذج عربيّ

يتقاطع دور مراكز البحوث في العالم العربيّ في أجزاء منه معَ بعض الأدوار المتعارف عليها للمراكز الغربيّة، وتختلف كليًّا في أدوار أخرى، فهي لا تملك بشكل عام التأثير والدور الذي تلعبه المراكز الغربيّة في إعداد السياسات العامة، أو لدى صناع القرار، وفي البحث العلميّ[1].

كما توجد إشكالات وصعوبات تظهر على أنّها تحديات تواجهها الدول العربيّة، في مجال الاعتماد على مراكز الفكر والأبحاث، ويمكن للباحث إجمالها فيما يأتي:

- أن نسبة الاهتمام بالبحث العلميّ في الوطن العربيّ هي الأدنى بين الأمم والشعوب، فيغلبُ عليها الطابع النظريّ الشُمولي، وتطغى عليها العموميّة.
- لا توجد رغبة حقيقيّة في بناء قاعدة بحثيّة علميّة، ولا يوجد اهتمام بالإنفاق في البحث العلميّ، والسلطة السياسيّة لا تعترف بدور مراكز البحوث في صنع القرارات.
- امتناع الأجهزة الحكوميّة عن تزويد الباحثين ببيانات دقيقة ومعلومات صحيحة تلزم للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق، وبعضها لا يأخذ النتائج التي يُتَوَصّلُ إليها بجديّة.

لكن، هناك من يرى أن مراكز الأبحاث العربيّة قد فرضت وجودها باتساع انتشارها، وتنوع أنشطتها، وزيادة حَراكها العلميّ، وتطور علاقتها معَ صناع القرار في دول عربيّة عدّة، رغم أنها لا تزال ظاهرة حديثة تحتاج إلى المزيد من الرعاية والدعم[2]. فهناك مراكز متخصصة في عمليّة دعم صنع

(1) الأسعد، والخزندار، مرجع سابق، ص17–18.

(2) الأسعد، والخزندار، مرجع سابق، ص12.

القرار، وهي من أكثرها تقدمًا وإدراكًا لمتطلبات التأثير في صنع القرارات والسياسات، ومثال ذلك: مركز دعم القرار في مصر، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث في الإمارات، ومركز الجزيرة للدراسات في قطر[1]. يظهر لنا أن دور مراكز الأبحاث وتأثيرها في عمليّة صنع القرار ورسم السياسات العامة في الدول الغربيّة، يتقدم ويتنامى بشكل أكبر، مقارنة بدورها وتأثيرها في الدول العربيّة.

المطلب الثاني: التأثير في مفاوضات حل الصراع

إن غياب المعلومة أو نقصها أو عدم دقتها، هو عامل مشترك ورئيس في اتخاذ قرارات غير سليمة، تؤدي إلى الفشل في إدارة أي صراع أو نزاع، وإلى ضياع الحقوق في أي عمليّة تفاوضيّة. لذا تأتي مراكز الأبحاث لتمارس دورًا مهمًّا في صنع السياسة الخارجيّة، وتحديدًا في أداتها الدبلوماسيّة، وعبر المفاوضات التي تجري بين الفواعل الدوليّة، من أجل فض الخلافات والنزاعات، ورعايتها للحوارات، وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة. وتركز مراكز الأبحاث في الدول المضطربة بشكل أكبر على القضايا الأمنية والسياسيّة، فالمراكز الفلسطينيّة والعربيّة مثلًا، تركز على دراسة الصراع معَ الاحتلال الإسرائيليّ.

أولًا: المساهمة في حل الصراعات والنزاعات الدوليّة

تقوم المراكز البحثيّة بدور الوسيط في حل النزاعات الدوليّة، مثل: معهد السلام الأمريكيّ الذي يسهل ترتيب حوارات ومفاوضات غير رسميّة بين أطراف متنازعة، كما يقوم بتدريب المسؤولين الأمريكيّين للتوسط في حل النزاعات

(1) الزيات، مراكز الدراسات ودورها في صنع القرار بالمنطقة العربيّة، 2019/7/11.

المستعصية[1]. كذلك مجموعة الأزمات الدوليّة ICG، التي تنشر شبكة محلليها في بؤر التوتر حول العالم، لرصد الأوضاع السياسيّة المتفجرة، وتضع توصيات مبتكرة لإيجاد ضغط عالميّ يحقق له حلًّا سلميًّا[2]. وتمارس مراكز الأبحاث دبلوماسيّة المسار الثاني/الموازي –حيث تلعب وزارة الخارجيّة دور دبلوماسيّة المسار الأوّل– عبر إرسال بعض خبراء مراكز بحثيّة من مؤسسات حكوميّة معينة لتقييم قضايا حساسة، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسيّة معينة، إما بشكل رسميّ أو غير رسميّ، أو إما بشكل معلن أو موازٍ[3].

وتشكل تلك المبادرات غير الرسميّة مشاريع مهمة، تنطوي على إمكانات كبيرة لإقامة السلام والمصالحة في المناطق التي تميل إلى النزاع، وفي المجتمعات التي مزقتها الحروب، إما من خلال كونها مكملة لجهود الحكومات أو بديلًا عنها، حيث يكون التواجد الرسميّ فيها صعبًا.

ثانيًا: نماذج من مفاوضات حل الصراعات والنزاعات

1. نماذج غربيّة

في شتاء 1917–1918 جمع الكولونيل إدوارد هاوس، مستشار الرئيس الأمريكيّ ولسون، مجموعة من كبار الأكاديميين لاستكشاف إمكانات وضع حدٍّ للحرب العالميّة الأوّلى[4]. كما استضافت مؤسسة كارينجي في واشنطن، العديد من النخب من جنوب إفريقيا، وكذلك المعارضة المتواجدة في المنفى، لإقامة

(1) زواوي، دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة الأميركية، ص58.
(2) الشاهر، أولويات السياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد أحداث 11 سبتمبر، ص62.
(3) الزاوي، مرجع سابق، ص16.
(4) بوشيه، ورويو، مرجع سابق، ص93.

حوار بين الأطراف وإيجاد حلول بشأن مسألة التمييز العنصري[1].

وقد ساعدت تلك الاجتماعات، التي عقدت على مدار ثماني سنوات، في إقامة أول حوار وتفاهم حول مستقبل جنوب إفريقيا. كما أطلق مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة الأمريكيّ مشاريع لتحسين العلاقات الأثنية بين سكان يوغوسلافيا السابقة، ولمد الجسور بين الانقسامات الدينية العلمانية الصهيونية، ولتسهيل الحوار اليوناني–التركي[2].

ويذكر آلان ديليتروز، نائب رئيس مجموعة الأزمات الدوليّة ICG، أن المجموعة ساهمت عام 2005 في تجنب الحرب بين أثيوبيا وأريتريا تحديدًا، بمنع الاتحاد الأفريقي من إرسال القوات لحماية أثيوبيا. وفي باريس، أيلول/سبتمبر 2005، كان ممثل الاتحاد الأوروبي للأمن والسياسة الخارجيّة خافير سولانا، يستعد لإلقاء خطاب يتجنب فيه ذكر تجاوزات الحكومة الأوزبكية التي أطلقت النار على شعبها، فوصل الأمر لدى ICG إلى التهديد بفضح اتفاقية التعاون السرية بين الاتحاد الأوروبي والعاصمة الأوزبكية طشقند[3].

2. أنموذج إقليميّ

أصدر الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني، منذ توليه الرئاسة في آب/أغسطس 2013، مجموعة قرارات حول ملف البرنامج النوويّ الإيرانيّ، تَبيّن أنها نتيجة تقديرات موقف وتوصيات صادرة عن مراكز أبحاث. فصدر قراران مفصليان؛ بتعيين السفير محمد ظريف وزيرًا للخارجيّة، لخبرته في أروقة الأمم المتحدة، حيث كان فيها سفيرًا لإيران ما بين (2002–2007)، كما يرتبط

(1) عقابي، دور مراكز التفكير الأمريكيّة في صنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة..، ص61.
(2) Hass, The role of think tanks in us foreign policy p.30.
(3) بوشيه، ورويو، مرجع سابق، ص115–116.

بعلاقات حسنة معَ الدول الغربيّة. ثم بنقل صلاحيات ملف التفاوض النووي من هيئة الأمن القومي الإيراني، وإسناده كليًّا إلى وزارة الخارجيّة، في رسالة إلى الدول الغربيّة مفادها أن البرنامج أصبح ضمن المسار الدبلوماسيّ لا الأمني. فانعكس ذلك إيجابيًّا على المفاوضات بين إيران ودول (5+1)، فوقع الجانبان على (اتفاق الإطار النووي) في جنيف بتاريخ 2013/11/24، وذلك بعد فترة وجيزة من تولي روحاني سدّة الحكم، ليتوّج بعدها باتفاق نهائي بين الأطراف[1].

3. نماذج عربيّة

تولّد عن الصراع العربيّ–الإسرائيليّ في بداياته مراكز بحثيّة تُعنى وتهتم بقضاياه، دون أن تحمل مسمى دراسات الصراع والسلام، خاصة وأن طروحات السلام معَ الاحتلال الإسرائيليّ، كانت عنصرًا سلبيًّا، وموقع معارضة ونقدٍ لأي جهة بحثيّة أو علميّة، تسعى أو تقبل طروحات السلام[2]. لكن غياب مؤسسات بحثيّة، تحمل مسمى السلام والصراع، لا يعني عدم اهتمام بعضها بدراسة الصراع العربيّ–الإسرائيليّ، مثل مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة التي تأسست عام 1963، أو مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجيّة، الذي تأسس عام 1968، وغيرهما من المؤسسات. كما لا يخلو حاضرنا من نماذج لمراكز أبحاث عربيّة تقدم دراسات مهمة، وتؤثر تأثيرًا مباشرًا في احتواء بعض قضايا النزاعات والخلافات في المنطقة العربيّة.

ويستدل الدكتور جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، بأن مركزه قدم خلال العقد الماضي عشرات الدراسات المهمة، التي أسهمت مباشرة في بعض القرارات العربيّة، فأسعفت المنطقة من الدخول في

(1) للمزيد انظر: خولي، مرجع سابق، 2015/9/4.

(2) الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، ص33.

أتون حروب ونزاعات[1]. ويَذكُرُ رئيسٌ عربيّ سابقٌ، أنه عندما كان لا يزال رئيسًا، كان لا يقيم أي اعتبار لمراكز الدراسات وللباحثين، وكان يظن أن المسؤول أقدر على الإلمام بمهامه، لأنه يعايشها بشكل ملموس، بينما الباحث لا يُجيد إلا (التنظير) وحبك الجمل وتعقيد الأفكار. لكن، وبعد أن غادر السلطة أيقن أهميّة مراكز البحث وأخذ يُروّج لها[2].

المبحث الثالث: مراكز الأبحاث والمفاوضات الفلسطينيّة-الإسرائيليّة

المطلب الأوّل: واقع مراكز الأبحاث الفلسطينيّة والإسرائيليّة

تواجه مراكز الأبحاث الفلسطينيّة مصاعب ومعيقات عدّة، حيث تعاني من احتلال وحصار وانقسام، كما تواجه –مثل المراكز العربيّة– مشاكل في: ضعف التمويل، والافتقار إلى الاستقلاليّة والعمل المؤسساتي، والملكية الفردية، ونقص المعلومات، والعمل الحزبي المسيّس، وتحديات العولمة، وعدم وجود مقاييس ومعايير للتقييم[3].

تلك العوامل وغيرها ساهمت في ضعف الدور المنوط بمراكز البحث في فلسطين عمومًا. أما مراكز الأبحاث الإسرائيليّة فتعتبر أحد أهم روافد عمليّة صنع القرار للكيان الإسرائيليّ، والذي أدرك مبكرًا أهميتها في تحقيق مكاسب كبيرة في صراعه معَ العرب. ويوجد لديه عشرات المراكز والمعاهد التي تعالج كثيرًا من الأزمات، وتقدم لصانع القرار توصيات في كيفية معالجة كثير من المعضلات.

أولًا: أدوار لمراكز أبحاث فلسطينيّة

توضح نتائج إحدى الدراسات المحليّة، أن ما نسبته 90% من مراكز

(1) الحمد، أهميّة مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيراتها، مقابلة على قناة الجزيرة، 2018/8/31.

(2) شحادة، والطيار، دور مراكز الدراسات العربيّة في صناعة القرار، ص11.

(3) معهد فلسطين، "واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات..، ص4، وص17-18.

البحوث الفلسطينيّة لا تُكلّف من أي جهة حكوميّة أو رسميّة لتقديم دراسات أو بحوث، ما يشير إلى ضعف اهتمام أصحاب القرار بالبحث العلميّ[1]. لذلك فإن تأثيرها في صنع السياسات العامة للسلطة الفلسطينيّة ما زال محدودًا، وهذا يعود إلى طبيعة النظام السياسيّ الفلسطينيّ، والذي اعتمد في الأساس على اتفاقيات أوسلو وتقييداته. ويؤخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينيّة فيما يتعلق بعدم استقلاليّتها سياديًا، وفيما تعانيه من انقسام فلسطينيّ، يجعل تلك المراكز تؤدي أدورًا سياسيّة متناقضة معَ الواقع، أو تطرح وجهات نظر سياسيّة نابعة من رؤى أو أفكار حزبية خاصة.

لكن ظهرت بعض المراكز التي شكلت قنوات اتصال بين شخصيات وأطر سياسيّة، كما شكل بعضها مصدرًا مهمًّا للمعلومات والمعرفة لدى صانعي القرار الفلسطينيّ، فقد كُلّف باحثون مختصون لإعداد تقارير حول قضايا معينة، نحو: المفاوضات الفلسطينيّة والانقسام الفلسطينيّ.

ومن الأمثلة على ذلك، دعوة مركز مسارات وفدًا من الفصائل الفلسطينيّة، بالتعاون معَ مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية، لمناقشة مقترحات لإزالة العراقيل أمام إنهاء الانقسام الفلسطينيّ، وكذلك المبادرة التي قدمها المركز ذاته لإنهاء الانقسام الفلسطينيّ، عبر الضغط على شخصيات فلسطينية لتنفيذها[2]. وتعتمد الحكومة الفلسطينيّة على بعض المراكز البحثيّة والخبراء والباحثين، لإجراء مقابلات إعلامية، للتعبير عن رسائل فورية، أو إشارات دبلوماسيّة غير مباشرة، أو للتعبير عن مواقف استباقية معينة حول قضايا جدلية أو أزمات سياسيّة[3]. كما تستضيف

(1) المرجع السابق، ص35.

(2) عليوي، دور مراكز الفكر في صُنع السياسة العامة في فلسطين، مدونة الجزيرة، 2019/1/17.

(3) المرجع السابق.

الفضائيات باحثين مختصين، لتقديم مداخلات سياسيّة واقتصادية واجتماعية، وللتعبير عن مواقف تهم الشارع الفلسطينيّ، مثل مسألة المصالحة الفلسطينيّة، وقضيّة الضمان الاجتماعي.

"ويعمل معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجيّة في غزة، على الالتقاء بالنخب الفلسطينيّة، لقراءة التوجهات ووضعها في صورة المجريات السياسيّة وقضايا الساعة، وما ينتج من مخرجات يوجه للمستويات المهتمة، سواء عبر قنوات رسميّة أو عبر القنوات الإعلامية، من آراء للنخب والمفكرين والمثقفين وتقديرات الموقف المختلفة. وهي في المجمل تساهم في وضع تصورات المجتمع الفلسطينيّ في كثير من القضايا[1]. يشير ما سبق إلى أهميّة أدوار بعض تلك المراكز البحثيّة، إلى جانب قدرتها على مواكبة التطورات السياسيّة والاجتماعية، وإيصالها بموضوعية ومهنية.

ثانيًا: أدوار لمراكز أبحاث إسرائيليّة

يذكر الرئيس الإسرائيليّ السابق شمعون بيريز، في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، أن تركيز القوة في المستقبل سيكون في الجامعات لا الثكنات[2]، فبات الكيان يمتلك مراكز بحث ومعاهد دراسات إستراتيجية تتبع للجامعات والوزارات المختلفة، ولكل منها اختصاصاتها ونشاطاتها، وتقدم نتائج واستخلاصات على المستويات كافة، وتفيد في مجملها في اتخاذ قرارات إستراتيجية لصالح الكيان ومخططاته[3]. ورغم وجود مراكز بحثيّة ذات أجندات حزبية، يسارية أو يمينية، إلا أنّ هدفها خدمة المشروع الصهيوني، وزيادة قوة الكيان وتلافي عوامل

(1) مقابلة شخصية معَ عبد الله العقاد، 2023/4/13.

(2) Jamal El Din, The role of think tanks in influencing policy.., p.187

(3) السهلي، دور مراكز البحث ومعاهد الدراسات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة..، 2020/12/20.

الضعف[1]. فمثلًا مركز بيغن–سادات، والذي اختاره رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ليلقي فيه خطابه المعروف بخطاب بار إيلان سنة 2009؛ قد ظهر اسمه في خلفية الخطاب، وكذلك مركز أرييل لأبحاث السياسات، الذي أقيم بتوصية من نتنياهو، لنشر التصورات اليمينية حول مسائل الصراع والأمن القومي والتسوية[2].

وقد حصلت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة على فوائد جمّة بتعاملها معَ مراكز البحوث والتفكير، ومن أهمها أنها تضيف وسيلة مكملة للجهود الرسميّة للتوسط وحل المشكلات والنزاعات[3]، وتوفر خبراء للعمل في القطاعات الحكوميّة الحساسة[4]. ويتولى عدد من الجنرالات السابقين رئاسة تلك المراكز، ما يضفي على إنتاجها وتوصياتها أهميّة كبرى[5]، فاللواء إيان بيران من معهد السياسة والإستراتيجيّة عمل منسقًا لرئيس الوزراء للتفاوض حول أسرى ومفقودين إسرائيليّين[6]، كما يتبع للمعهد فريق مختص بتنظيم دورات للدبلوماسيّين الأجانب في الكيان[7].

ويُستفاد كذلك من مركز مماد للأبحاث السياسيّة، التابع لوزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، في مجال العمل الدبلوماسيّ والأمني[8]، والذي يشارك في اجتماعات

(1) بدر، مراكز الأبحاث الإسرائيليّة ودورها في صناعة القرار..، 2016/12/19.
(2) مصطفى، المؤسسة الأكاديمية الإسرائيليّة، ص217، وص221.
(3) بوزاعة، وبولهام، صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها، ص114.
(4) أبو عامر، رؤية مراكز الأبحاث الإسرائيليّة للثورة المصرية.
(5) أبو كريم، مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير..، 2019/7/8.
(6) العزب، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل، ص90–91.
(7) بدر، مرجع سابق، 2016/12/19.
(8) العجوز، دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة في عمليّة صنع القرار.

الحكومة لتقدير المواقف الأمنية، ويقدم التوصيات والمقترحات للتعامل معَ مختلف المستجدات السياسيّة[1]. كما يتبع له جهاز يسمى (كمان)، والذي لعب دورًا مهمًّا في توطيد العلاقات بين الكيان ودول العالم في أوروبا وآسيا وإفريقيا، وعقد محادثات بين سياسيّين إسرائيليّين ونظرائهم من عرب وأفارقة[2].

واهتمت مراكز البحث الإسرائيليّة بدراسة الثورات العربيّة، لتقليص تداعياتها السلبية على الكيان، وتولى ذلك باحثون أكاديميون وخبراء في مواقع مهمة دبلوماسيّة، وأمنية، واستخباراتية، وعسكرية[3]. كما استُخدم المركز الأكاديمي (الإسرائيليّ) في القاهرة قناةَ تفاوضٍ غير رسميّة لتطبيع العلاقات معَ العرب، وكما يحدث في مؤتمر هرتسيليا السنوي، الذي يحاضر فيه سفراء عرب وشخصيات فلسطينية[4]. ولدى معهد هاري ترومان أجندات سياسيّة لدفع السلام بين دول المنطقة[5]، ويتبع للمعهد مركز أبا إيبان للدبلوماسيّة، ويشارك في نشاطاته سفراء ووزراء خارجيّة وصانعو سياسات من مختلف أنحاء العالم[6]. كما يركز مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام في المواضيع المتعلّقة بعمليّة صنع السلام وفضّ النزاعات، وخصوصًا الصراع العربيّ–الإسرائيليّ[7].

"وهناك بعض الدراسات التي صدرت عن مراكز أبحاث إسرائيليّة طبقت بشكل حرفي وأحيانًا بشكل نسبي، وهنا نشير إلى خطة الانسحاب من غزة، والتي قدمها مركز دراسات يافا –يسمى اليوم مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيليّ–

(1) أبو عامر، المخابرات الإسرائيليّة إلى أين؟

(2) أبو سويرح، مقالة علميّة منشورة.

(3) النعامي، العقل الإستراتيجي الإسرائيليّ، ص7.

(4) Council on Foreign Relations, 4/6/2015.

(5) مصطفى، مرجع سابق، ص219.

(6). The Harry S.Truman Research Institute, 20/3/2012

(7) بدر، مرجع سابق، 2016/12/19.

سنة 1989 وطبقت سنة 2005. كما أن تطبيق نظريّة الضاحية التي صدرت عن مركز دراسات الأمن القومي، في ورقة بحثيّة كتبها الجنرال (غادي آيزنكوت) بعد حرب لبنان 2006، فقد طبقت خلال عدوان 2008 على غزة. وفي شهر فبراير 2008 صدرت دراسة عن المركز ذاته، تحاكي خطة الرد على غزة وسيناريو الهجوم عليها، وقد طبقت بنسبة كبيرة، إن لم يكن بشكل حرفي، خلال عدوان 2008 على غزة"[1].

مما سبق، يتضح لنا الدور الكبير الذي تمارسه مراكز ومعاهد الأبحاث الإسرائيليّة في التأثير على صناع ومتخذي القرار، ومدى الاعتماد عليها في مجال الصراع معَ العرب والفلسطينيّين، وهو ما يؤكد الدعم الرسميّ الكبير لتلك المراكز البحثيّة.

المطلب الثاني: تأثير مراكز الأبحاث في المفاوضات الفلسطينيّة–الإسرائيليّة

أولًا: مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينيّة معَ الاحتلال الإسرائيليّ

بدأت تلك المفاوضات معَ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ومرت بمحطات عدّة، كان أبرزها التوقيع على (اتفاق أوسلو) عام 1993، وعلى أساسه جرت جولات من المفاوضات بين الجانبين، لكنها فشلت في الوصول إلى تسوية نهائية. وعلى إثرها اندلعت الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية عام 2000، واستمرت محاولات إعادة المفاوضات، إلا أنها باءت بالفشل، وحتى كتابة هذه السطور. وخلال المفاوضات كان لمراكز الأبحاث أدوارٌ مهمة في التأثير على مجرياتها.

1. مراكز الأبحاث الغربيّة

يُذكر أن المركز الأمريكيّ للسلام أجرى باستمرار مفاوضات غير رسميّة بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، كما درّب موظفي الإدارة الأمريكيّة على كيفية

(1) مقابلة شخصية معَ مأمون أبو عامر، 2023/4/15.

إدارة المفاوضات بين الطرفين[1]. كما صدر عن معهد واشنطن تقريرًا بعنوان "متابعة السلام: إستراتيجية أمريكيّة لعمليّة السلام العربيّة–الإسرائيليّة"، وقد أسهم في تقريب وجهات النظر بين طرفي (اتفاق أوسلو) وما تبعه من اتفاقات. وهو نتاج دراسة وحوار قام به فريق من مهندسي الإستراتيجيّة الأمريكيّة، كان لبعضهم شأن رسميّ أو شبه رسميّ في عهد الرؤساء كارتر، وريغان، وبوش الأب، وكلنتون[2]، أي أننا أمام تقرير يعبر عن كثير من خلفيات أو منطلقات الإستراتيجيّة الأمريكيّة وأهدافها.

واحتوى التقرير على عدد كبير من الموضوعات المتعلقة بالمفاوضات، فكان له تقويمه لوضعية كل طرف من الأطراف، وكيف يرى أهدافه، وكيف سيدبّر عمليّة التفاوض، وحاول أن يضع السقف الأمريكيّ الذي يضبط التناقض بين المفاوضين، وسعى إلى وضع الخطوط العريضة التي يتوجب على الإدارة الأمريكيّة أن تتوخاها وهي تشرف على المفاوضات[3]. وفي مثال على دبلوماسيّة المسار الموازي، فإنه يُشار إلى تلك المرحلة السرية التي سبقت التوقيع على (اتفاق أوسلو)، عندما رتّب مركز أبحاث نرويجي لعقد مفاوضات بين الجانبين.

ففي شهرِ شباط/ فبراير 1992 دعت مؤسّسة العلومِ الاجتماعيّة التطبيقيّة – (فافو Fafo) النرويجيّة، والتي كان يرأسُها تيري رود لارسن، لبدءِ مباحثات سرّيةٍ بينَ أكاديميين إسرائيليّين وممثّلين عن منظمة التحرير الفلسطينيّة في العاصمة أوسلو، لبحثِ سُبلِ التّوصّلِ إلى حلٍّ للصّراعِ، تطوّرت إلى مفاوضاتٍ

(1) موقع الغد، مراكز البحوث تلعب دورًا في صياغة السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، 2011/07/25.

(2) شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، ص16.

(3) المرجع السابق.

مباشِرةٍ وسرّيّةٍ، وانتهت بقبولِ المنظّمةِ بفكرةِ السّيطرةِ على غزّة وأريحا[1]. يقول المفاوض الإسرائيليّ يوسي بيلين أنه: "لولا مراكز الأبحاث لما وصلنا إلى اتفاق أوسلو، فقد كان لها دورها في هذا الجانب"[2].

وفي العام 2012، نشرت الباحثة النرويجية هيلدا هنركسين تقريرًا أعدته بالتعاون معَ معهد أبحاث السلام الدوليّ في أوسلو، ذكرت فيه أن الجانب الإسرائيليّ استخدم وزير الخارجيّة النرويجي يوهان هوست إلى جانب تيري رود لارسن وزوجته مونا يول، سفيرة النرويج لدى كيان الاحتلال؛ للضغط على المفاوض الفلسطينيّ. وأن الجانب النرويجي كان يزود الجانب الإسرائيليّ بتقارير مباشرة وسريعة عن كل خطوة يقومون بها معَ الفلسطينيّين، حيث مارسوا عليهم ضغوطًا كبيرة، ونجحوا في تغيير مواقفهم[3].

وفي الجزء الثاني من وثائقي (ثمن أوسلو)، الذي عرضته قناة الجزيرة في قطر، ذُكِر فيه أن البحث الذي أعدته مؤسسة (فافو) أوائل التسعينيات، وعنوانه: (المجتمع الفلسطينيّ في غزة والضفة الغربيّة والقدس العربيّة: مسحٌ للظروف الحياتية)، كان غطاءً للإعداد لتلك المفاوضات السريّة[4]. لذا يتضح لنا أن مؤسسة (فافو) لم تُحدث اختراقًا في تلك المفاوضات، ولم تحقق ما يجب أن تحققه مؤسسات البحث والتفكير، بتوفير أرضية حقيقية وموضوعية للمحادثات بين الطرفين.

2. مراكز الأبحاث الإسرائيليّة

تعتبر المفاوضات من مجالات الدراسة في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيليّ

(1) دمج، أوسلو الخسارة غير المستدركة، 2016/9/15.
(2) عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسيّ الإسرائيليّ، ص11.
(3) الجزيرة نت، النرويج لم تمارس دور الوسيط النزيه في اتفاقية أوسلو، 2012/9/1.
(4) ثمن أوسلو، وثائقي لقناة الجزيرة، 2013/9/16.

INSS، كما يتبع له (قسم المفاوضات التطبيقيّ CAN). وهو يوفر الوصول إلى المعرفة في مجال حل النزاعات، ويركز على عمليّات صنع القرار فيما يتعلق بالمفاوضات التي يشارك فيها الكيان، ويُجري البحوث المقارنة والتاريخيّة والمبادرات المدنية لتعزيز الظروف التي تدعم المفاوضات معَ الفلسطينيّين. وهناك تعاون كبير بين كبار الباحثين في المعهد، الذين شاركوا في جولات المحادثات والمفاوضات، وخبراء في التفاوض وحل النزاعات حول العالم[1].

وقد شغل عدد كبير من باحثي المعهد وظائف في الدولة أو كُلّفوا بمهمات رسميّة، مثل عودي ديكيل، الذي رأس فريق التفاوض الإسرائيليّ معَ الفلسطينيّين في مباحثات (مؤتمر أنابوليس) عام 2007، إبان حكومة إيهود أولمرت[2]. كما يوجد ضمن فريق الباحثين والعاملين فيه مائير بنشابات، والذي عمل مستشارًا للأمن القومي في رئاسة حكومة نتنياهو السابقة، وهو ممن أسهموا في ترتيب (اتفاق أبراهام) الأخير معَ بعض دول الخليج. كذلك عمل غيدي جرينشتاين منسقًا للوفد الإسرائيليّ خلال المفاوضات معَ منظمة التحرير، وكان يعمل في معهد ريؤوت للأبحاث[3].

يُذكر أن معهد السياسة والإستراتيجيّة قدّم شروطًا عدّة لمتخذي القرار، للتأكد من توافرها قبل البدء في مفاوضات سياسيّة معَ الجانب الفلسطينيّ، عقب أحداث الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية التي اندلعت في العام 2000. وفي العام 2013 قدم مؤتمر هرتسيليا، توصية بالعودة إلى طاولة المفاوضات، في ضوء متغيرات

(1) شار، مركز المفاوضات التطبيقيّة، تقرير معلوماتي لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيليّ.

(2) العزب، مرجع سابق، ص64.

(3) عبد الحي، مرجع سابق، ص12.

رأى أنها قد تهدد مستقبل الكيان، وسط بيئة محيطة معادية[1].

كذلك يهتم معهد يروشليم بدراسة سياسات الصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ، وقد استُعين بدراساته بشأن المفاوضات في (كامب ديفيد) عام 2000، وتحديدًا في مسألة مدينة القدس[2]. كما يسعى المركز (الإسرائيليّ) الفلسطينيّ للأبحاث والمعلومات إلى تطوير الحلول السياسيّة العمليّة لصناع القرار بشأن القضايا الخلافية للصراع، مثل القدس والحدود والمياه والمستوطنات[3].

وفي تقرير أعده مركز الدراسات الإستراتيجيّة التابع لجامعة (تل أبيب) عام 1991، حول قضيّة المياه تحديدًا، ذكر فيه: "إن على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرتها على مصادر المياه في حالة انسحاب الجيش"، وعلى إثر ذلك كانت توجيهات رئيس وزراء الاحتلال السابق إسحاق رابين لوفده المفاوض، بعدم الحديث حول السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، وحظر النقاش في البحث عن مصادر جديدة[4].

3. مراكز الأبحاث الفلسطينيّة:

"بالنسبة لمراكز الأبحاث الفلسطينيّة، يوجد مراكز بحثيّة عدة في الساحة الفلسطينيّة، لكن غالبيتها مراكز شكلية ونشاطها أقرب إلى العلاقات الاجتماعية، وقد لا نجد لها أي دور في عمليّة المشاركة في المفاوضات. ورغم أنه يوجد مركزان للدراسات والأبحاث يعدان من أهم مراكز الأبحاث العربيّة والفلسطينيّة، وهما مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة ومركز الأبحاث الفلسطينيّة، إلا أنه ومن خلال مراجعة مسيرة المفاوضات نجد أن دور هذين المركزين غير موجود لا

(1) العزب، مرجع سابق، ص124 و ص134.

(2) بدر، مرجع سابق، 2016/12/19.

(3) The Israel Center for Social & Economic Progress, 18/9/2016.

(4) وزارة الخارجيّة والمغتربين الفلسطينيّة، المياه في المفاوضات النهائية، 2019/6/19.

بالمشاركة في المفاوضات ولا بالاستشارة في الرأي، كما لم تشهد مرحلة المفاوضات أي استعانة من قبل المفاوض الفلسطينيّ بأي مركز منها. وعليه يمكن القول: إن مراكز الأبحاث الفلسطينيّة لا دور لها في المشاركة في عمليّة المفاوضات، ويعود ذلك إلى التفرد من قبل القيادة الفلسطينيّة بصناعة القرار ولا تسمح بمشاركة المراكز في ذلك، إضافة إلى ضعف مراكز الأبحاث الفلسطينيّة في الجانب المهني، فغالبية مراكز الأبحاث الفلسطينيّة شكلية ودورها البحثي ضعيف جدًا، ولا أحد يعول عليها"[1].

"لم يكن المفاوض الفلسطينيّ يبني قراراته على دراسات أو على معلومات حقيقية، توصل الى تحقيق الأهداف"[2]، "فجاءت نتائج مفاوضات أوسلو معتمدة على استشارات سياسيّة من الخارج، ولم تكن استشارات فنية، لذلك نجد في كثير من نصوص الاتفاقية ثغرات في الشكل والمضمون"[3].

ثانيًا: مفاوضات المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزة معَ الاحتلال الإسرائيليّ

1. المفاوضات خلال الحروب العدوانية على قطاع غزة

"تعتبر مفاوضات تبادل الأسرى بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيليّ أو مفاوضات التهدئة بين الطرفين خلال الحروب على غزة من طابع المفاوضات الأمنية السرية، وتجري بين ممثلين عن قوات الاحتلال الإسرائيليّ وممثلين عن حركة حماس وجناحها العسكري، وهي تدور حول مطالب محددة مسبقًا لدى الطرفين، فالأجهزة الأمنية والعسكرية لدى الطرفين، هي الأجهزة المخولة بوضع وتحديد مطالبهما، والتفاوض على مدى تحقيق الحد الأدنى منها، ولا يمكن لغير

(1) مقابلة شخصية معَ سعيد تمراز، 2023/4/14.
(2) مقابلة شخصية معَ مأمون أبو عامر، 2023/4/15.
(3) مقابلة شخصية معَ فواز السوسي، 2023/4/18.

الأجهزة الأمنية معرفة ما يجري في اللقاءات التفاوضية"[1]، لكنها بالضرورة تعتمد على مراكزها البحثيّة الخاصة بها.

وخلال مفاوضات صفقة وفاء الأحرار (2006–2011) بين المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيليّ، فُتحت قناة سرية بين القيادي في حركة حماس غازي حمد، والمدير المؤسس للمركز (الإسرائيليّ) الفلسطينيّ للبحوث والمعلومات غرشون باسكين، للتفاوض على إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، الأسير لدى حركة حماس[2].

وتعدّ تلك القناة تجرِبةً تفاوضيةً فريدةً، رغم أنها كانت غير رسميّة منذ البداية، لكنها معَ مرور الوقت تحولت إلى القناة الأهم في تبادل الرسائل، بين قيادة حماس وحكومتي الاحتلال في عهد إيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو، وفي إطار محاولات دفع الصفقة إلى الأمام[3]. وخلال ذلك استعان مبعوث حكومة الاحتلال للتفاوض حجاي هداس، بخبير المفاوضات ومدير مجموعة NEST لإستراتيجيات التفاوض موتي كريستال[4].

"وفي الحروب التي شنت على قطاع غزة، برز دور مراكز الأبحاث الإسرائيليّة في إطار التحريض عليها والتقدير لها ووضع السيناريوهات المتوقعة لمجرياتها، خاصة إذا ما عرفنا أن الارتباط الأكبر لهذه المؤسسات والمراكز هو معَ مؤسسات الجيش والأمن، بما في ذلك المراكز البحثيّة التابعة للجامعات، فنحن أمام حالة عسكرية أمنية بالكامل، وهنا ينطبق الأمر ذاته على صفقات

(1) مقابلة شخصية معَ سعيد تمراز، 2023/4/14.

(2) مطر، الطريق إلى صفقة وفاء الأحرار، ص39.

(3) عفيفة، كواليس مفاوضات صفقة وفاء الأحرار، ح1، 2013/10/21.

(4) زاغاروف، الأسرار وراء القرار والثمن الذي غيرّ ميزان القوى..، 2021/10/10.

تبادل الأسرى التي تخضع للمصلحة وللمعايير الأمنية الإسرائيليّة البحتة"[1].

وعن التفاوض والمواجهة معَ المقاومة الفلسطينيّة في ظل الثورات العربيّة، نصح خبراء إسرائيليّون صناع القرار لديهم، بأن يضعوا قيودًا كبيرة على استخدام القوة ضد غزة، وإن اضطروا إليها؛ فلا بدّ من تقليص أثرها ومدتها، خوفًا من غضب الشارع العربيّ[2].

"أما على صعيد مراكز الأبحاث الفلسطينيّة، فهي أقرب إلى حالة تفاكرية نخبوية، غير مرتبطة برؤية إستراتيجية وطنية، بقدر ارتباطها برؤى حزبية تنظيرية ضيقة؛ تُبقي دورها وفاعليتها تابعة لا نافذة"[3]. "وليست هناك حالة دراسية بحثيّة موجهة وفق محددات ثابتة، كون المقاومة ليست مؤسسات عسكرية نظامية، بل هي حالة شعبيّة عامة، تدافع عن حقوق شعبها وَفْق المتغيرات، وتختلط فيها ردات الفعل والتعامل معَ المواقف، وفق رؤى المقاومة والحالة الشعبيّة العامة"[4].

"وللأسف لا تلعب مراكز الأبحاث الفلسطينيّة دورًا ذا مغزى في بلورة قرارات لقضايا سياسيّة بشكل عام، وهذا ما ينطبق على مفاوضات المنظمة في مدريد، وأوسلو، وصفقة شاليط، والحروب على غزة. قد تكون هناك مبادرات فردية من الباحثين في مراكز الأبحاث لتقديم تصورات ورؤى سياسيّة، قد تساهم في إثراء البدائل المتاحة لصانع القرار، لكن وبالمجمل، فإن منظومة صنع القرار في الحالة الفلسطينيّة تقتصر على دوائر ضيقة، قد لا تتعدى أصابع اليد في بعض القرارات السياسيّة المصيرية، ومفاهيم المشاركة في صنع القرار وتوسيع

(1) مقابلة شخصية معَ وسام الفقعاوي، 2023/4/16.

(2) النعامي، مرجع سابق، ص56.

(3) المرجع السابق.

(4) مقابلة شخصية معَ فواز السوسي، 2023/4/18.

مساحة النقاش والاستشارات هي شبة غائبة"[1].

"ربما هناك خصوصية للحالة الفلسطينيّة بسبب المحاذير الأمنية والخشية من تسرب القرارات إلى جهات معادية، لكن عقلية التنظيمات الفلسطينيّة مجبولة على الاستئثار بصناعة القرار، والاستماع فقط للنصائح والاستشارات التي تنسجم معَ رغبة القائد أو المسؤول. ربما هناك دور لمراكز الأبحاث للترويج والتنظير لقرارات القيادة، من خلال إثارة القضايا في الفضاء العام، والحشد في ورش العمل والمؤتمرات والصالونات السياسيّة والحديث في وسائل الإعلام، بمعنى أن مراكز الأبحاث لا تصنع قرارات بل يقتصر دورها على التفكير"[2]، وهو ما يتفق معه الباحث.

ولقد أصبحت المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزة، كأي حركة تحرر وطني في العالم، مضطرة للتفاوض معَ عدوها، وهي تدرك أهميّة وجود طواقم من الخبراء وطواقم استشارية وفنية، للرجوع إليها في أدق التفاصيل التفاوضية، وقد استعانت بها في حدود ضيقة، خاصة في مفاوضات المصالحة الفلسطينيّة. لكنها لم تصطحبها في جولاتها التفاوضية في أثناء الحروب العدوانية على قطاع غزة، ولم تعط لها مساحة واسعة للعمل، واستعاضت عنها بخبرة قياداتها وتجاربها الشخصية[3].

لكن يبدو أنه لا توجد رؤية واضحة لإدارة تفاوضية إستراتيجية مستقبليّة، فربما تعتبر تحصيل حاصل! لكن كيف ولماذا سنفاوض؟ وعلى ماذا سنفاوض؟ وما الحدود الدنيا والقصوى للتفاوض؟ وأين الطواقم المؤهلة للتفاوض؟ وأين المراكز والمعاهد المختصة لتأهيل وتدريب تلك الطواقم؟ هذه التساؤلات وغيرها،

(1) مقابلة شخصية معَ حاتم أبو زايدة، 2023/4/18.

(2) مقابلة شخصية معَ حاتم أبو زايدة، 2023/4/18.

(3) مطر، هكذا فاوضت حماس، ص273.

إن لم يكن لها إجابات واضحة، فهي كفيلة بتكرار النتائج السلبية للمفاوضات السابقة معَ الاحتلال، وفي ضعف الإنجازات السياسيّة مقابل التضحيات والإنجازات الميدانية.

2. مقترح لإنشاء مركز أبحاث متخصص في شؤون المفاوضات

ما نطرحه هنا هو بمثابة تصور عمليّ مقترح لإنشاء مركز أبحاث فلسطينيّ مختص في شؤون المفاوضات، للمساهمة في تحسين الإدارة التفاوضية والأداء التفاوضي للمقاومة الفلسطينيّة، حيث يُلقى على عاتقه ثلاث مهام: بحثيّة علميّة، وتدريبية تأهيلية، وتطبيقيّة عمليّة.

أ- متطلبات أساسية للمركز:

- اعتماد مركز أبحاث مختص في شؤون المفاوضات، وتأمين التمويل والميزانية الخاصة به.
- استقطاب الكفاءات من الباحثين المختصين، وتطوير مهاراتهم البحثيّة في المفاوضات.

منح المركز هامشًا من الحرية والاستقلاليّة والحركة، وتزويده بالمعلومات الدقيقة.

ب- المهام البحثيّة والعلميّة:

- إنجاز دراسات واقعية قابلة للتطبيق، وتجنب الدراسات التي لا يستفيد منها صانع القرار.
- نسج علاقات وطيدة معَ صانعي القرار، وعلاقات تعاون معَ مراكز أبحاث متخصصة.
- رصد مراكز الأبحاث الإسرائيليّة، في المجال الدبلوماسيّ والتفاوضي والسياسة الخارجيّة.

ج- المهام التدريبية والتأهيلية:

- اختيار شخصيات ملمة بالشؤون السياسيّة والقضيّة الفلسطينيّة، وتمتلك مهارات دبلوماسيّة.
- تدريب المرشحين على علم وفن التفاوض، بإشراف محاضرين مختصين وخبراء.
- ابتعاث المميزين للخارج، للاستفادة من الخبرات والتجارب التي تصقل مهاراتهم.
- تأهيل المتدربين المعتمدين على خوض جولات تفاوضية حقيقية، وإلحاقهم بوفود التفاوض.

د- المهام التطبيقيّة العمليّة:

- تشكيل وفود تفاوضية مختصة، كلٌ حسب مجال التفاوض وتهيئتهم قبل خوض جولاته.
- إعداد الخطط المحكمة ووضعها لإدارة جولات التفاوض، من إستراتيجيات وتكتيكات وأهداف.
- اعتماد طواقم من الخبراء المختصين في المجالات المختلفة ذات العلاقة بالقضيّة.
- الاستعانة بطواقم استشارية مختصة في علم وفن التفاوض، لتوجيه طواقم التفاوض.
- إرفاد الخبراء والموجهين معَ الطواقم المفاوضة، وحسب كل مجال تفاوضي، وحسب الاختصاص والخبرة المطلوبة، دون شرط الانخراط في جولات التفاوض بشكل مباشر.

الخاتمة

يمكن القول: إنّ هذه الدراسة استطاعت تسليط الضوء على الدور المهم والحساس الذي تمارسه مراكز الأبحاث المختلفة في التأثير على مفاوضات حل الصراعات، ودورها في مفاوضات الصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ على وجه التحديد. وقد واجهت الباحث العديد من الصعوبات والعراقيل خلال مراحل إعدادها، فالمراجع بمجملها تركز على دور مراكز الأبحاث في صنع القرار ورسم السياسات العامة، وحتى الحديثة منها لم تتطرق بالتفصيل للموضوع محل الدراسة، بل كانت عبارة عن فقرات مترامية بين الكتب والمقالات. وقد استطاع الباحث التغلب على هذه الإشكالات بمزيد من التعمق في البحث عن التفاصيل والربط بينها وتحليلها، والاستعانة بالمقابلات معَ أصحاب الشأن والاختصاص.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تلعب مراكز الأبحاث الغربيّة والإسرائيليّة دورًا مؤثرًا في صنع القرار، وفي المفاوضات المتعلقة بحل قضايا الصراع والنزاع الدوليّ، كما لعبت دورًا مهمًّا في مفاوضات الصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ تحديدًا.
- ترجع أسباب فاعليّة تلك المراكز إلى الاهتمام الرسميّ بالبحث العلميّ والإنتاج الفكري، وتولي عدد من النخب الرسميّة رئاستها، ما يُضفي على إنتاجها وتوصياتها أهميّة كبرى.
- في المقابل شاب الضعف الكبير المراكز العربيّة والفلسطينيّة في لعب مثل تلك الأدوار، رغم بروز بعض النماذج المهمة والمؤثرة عربيّا وفلسطينيًّا.
- لا تولي المقاومة الفلسطينيّة في غزة اهتمامًا كبيرًا بمراكز الأبحاث عمومًا، وفي مجال شؤون المفاوضات على وجه الخصوص.

لذا توصي الدراسة بما يأتي:

- ضرورة الارتقاء والاهتمام الرسميّ بما تنتجه المراكز البحثيّة، وتوفير

الدعم الكافي لأنشطتها، وإيجاد السبل لتوفير الدعم المالي لها، وألّا يمارس بحقها أي ضغوطات.

- إيلاء صانعي القرار الفلسطينيّ وقوى المقاومة الفلسطينيّة عناية خاصة بالمراكز التي تتصدر التصنيف الدوليّ، والتي تتخصص في موضوعات تُعنى بالقضيّة الفلسطينيّة، وتُمثل للمقاومة الفلسطينيّة اهتمامات إستراتيجية.
- فتح قنوات فاعلة بين مختلف مراكز الأبحاث الفلسطينيّة بعضها معَ بعض، وإنشاء منصة تعمل على جمع الدراسات والأبحاث في منبر واحد، ونشرها والترويج لها.
- ربط مراكز الأبحاث الفلسطينيّة بالمراكز الإقليميّة والدوليّة المناظرة لها، وإعطاؤها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث والسعي نحو التخصصية.
- استقطاب المراكز للكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة، والاهتمام بهم وتقديم الدعم لهم والعمل على رفع مستواهم العلميّ والمعرفي وتطوير مهاراتهم

المراجع

أولًا: المقابلات الشخصيّة

1. **حاتم أبو زايدة**، المدير السابق لمركز حوار للدراسات، غزة، 2023/4/18.
2. **سعيد تمراز**، مدير دائرة التوثيق في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، غزة، 2023/4/14.
3. **عبد الله العقاد**، عضو مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجيّة، غزة، 2023/4/13.
4. **فواز السوسي**، كاتب وباحث في الشأن السياسيّ، غزة، 2023/4/18.
5. **مأمون أبو عامر**، أستاذ العلوم السياسيّة والمختص في الشأن الإسرائيليّ، غزة، 2023/4/15.
6. **وسام الفقعاوي**، أكاديمي ورئيس تحرير مجلة الهدف، غزة، 2023/4/16.

ثانيًا: الكتب العربيّة

1. بوشيه، ستيفن، وروبو، مارتين (2009). **مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار**. ط1، ترجمة ماجد كنج. دار الفارابي.
2. بولهام أميرة، وبوزاعة نهاد (2018). **صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها**، ط1. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطيّ العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة.
3. ثابت، إدريس. (2005). **التفاوض: استراتيجيات وتكتيكات ومهارات تطبيقيّة**، العراق: الدار الجامعية.
4. ثابت، عبير. (2018). **صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها**. ألمانيا: المركز الديمقراطيّ العربيّ في برلين.
5. حجال، صادق، وآخرون. (2021). **واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربيّة**. المعهد العربيّ للبحوث والسياسات نواة.
6. حواش، جمال. (2005). **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة معَ تطبيقات عمليّة**. القاهرة، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع.
7. الخزندار، سامي. (2014). **إدارة الصراعات وفض المنازعات**، ط1. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
8. الشاهر، شاهر. (2009). **أولويات السياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد أحداث 11**

سبتمبر 2001. دمشق، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.

9. شحادة، مهدي، والطيار، صالح. (1999). **دور مراكز الدراسات العربيّة في صناعة القرار**. ط1. بيروت، لبنان: مركز الدراسات العربيّ الأوروبي.
10. شفيق، منير. (ب. ت). **اتفاق أوسلو وتداعياته**. مسودة نشرها المركز الفلسطينيّ للإعلام.
11. العزب، هبة. (2015). **دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل**. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
12. محمود، خالد. (2013). **مراكز البحث العلميّ في الوطن العربيّ**. ط1. بيروت، لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات.
13. مصطفى، مهند. (2014). **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيليّة**. رام الله، فلسطين: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإستراتيجيّة مدار.
14. مطر، محمد. (2022). **الطريق إلى صفقة وفاء الأحرار: صفقة شاليط 2006-2011**، ط1. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
15. مطر، محمد. (2023). **هكذا فاوضت حماس**. ط1. غزة، فلسطين: مركز حوار للدراسات ودار الكلمة للنشر والتوزيع.
16. النعامي، صالح. (2013). **العقل الاستراتيجي الإسرائيليّ: قراءة في الثورات العربيّة واستشراف لمآلاتها**. سلسلة أوراق الجزيرة رقم 30. الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

ثالثًا: الأبحاث والدراسات

1. زواوي، كريمة. (2015). ***"دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكيّة"***، رسالة ماجستير غير منشورة. أم البواقي: جامعة العربيّ بن مهيدي.
2. الطاهر، الزاوي. (2015). ***"دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في العالم العربيّ"***، رسالة ماجستير غير منشورة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
3. عقابي، خميسة. (2019). ***"دور مراكز التفكير الأمريكيّة في صنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القضايا العربيّة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"***، رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة خيضر بسكرة.

4. مطر، محمد. (2018). ***إدارة المفاوضات الفلسطينيّة خلال حملات العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة 2006-2014***"، رسالة ماجستير غير منشورة. غزة، فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
5. معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجيّة. (2016). ***"واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينيّة بالتطبيق على قطاع غزة"***، غزة، فلسطين: مؤسسة إبداع.

رابعًا: المجلات والدوريّات

1. الأسعد، طارق، والخزندار، سامي. (2012). **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلميّ وصنع السياسات العامة**. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
2. بركات، نظام. (1997). **القرار السياسيّ ودور مراكز البحوث فيه**. عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
3. الحواس، تقية. (2017). **أي مستقبلات للعرب؟** قطر: *مجلة استشراف للدراسات المستقبليّة*.
4. الكفارنة، أحمد. (2009). **العوامل المؤثرة في عمليّة اتخاذ القرار في السياسة الخارجيّة**. *مجلة دراسات دوليّة*، جامعة البلقاء التطبيقيّة، عدد42.
5. نامق، بسمة. (2009). **مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجيّة للدولة الحديثة: الأنموذج الأمريكيّ**، *مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسيّة*، عدد2، مجلد2.

خامسًا: المؤتمرات وأوراق العمل

1. الحمد، جواد. (2005). ***برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربيّة وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربيّ***. ورقة عمل قدمت في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق". 23-2005/11/24. الإمارات: مركز أبحاث الخليج.
2. عبد الحي، وليد. (2012). ***دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسيّ الأردني***. ورقة عمل قدمت لجامعة اليرموك الأردنية. نشرها معهد عصام فارس للسياسات العامة

والشؤون الدوليّة، سلسلة أوراق عمل. بيروت، لبنان: الجامعة الأميركية.

3. عبد الحي، وليد. (2022). ***دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسيّ الإسرائيليّ.*** ورقة علميّة، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
4. محمود، خالد. (2013). ***دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعليّة أكبر***، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

سادسًا: المقالات العلميّة

1. أبو سويرح، منذر. (2016). *"**الاستخبارات الإسرائيليّة: البناء التنظيمي ووسائل التجسس**". مقالة علميّة منشورة.*
2. أبو عامر، عدنان. (2009). *"**المخابرات الإسرائيليّة إلى أين؟**"*. بيروت، لبنان: مركز باحث للدراسات.
3. أبو عامر، عدنان. (2018). *"**رؤية مراكز الأبحاث الإسرائيليّة للثورة المصرية**"*. مدونة شخصية، 2018/01/16.
4. السيقلي، محمود. (2019). *"**دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربيّة**"*. موقع العلوم القانونية الإلكتروني، الرابط: www.marocdroit.com .
5. العجوز، أحمد. (2021)، *"**دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة في عمليّة صنع القرار**"*، تقارير سياسيّة، اسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2021/10/15.
6. **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة.** (1945). مادة (33) من الفقرة الأوّلى. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكيّة: هيئة الأمم المتحدة.

سابعًا: المواقع الإلكترونية

1. إبراهيم، دينا. **"دور وأهميّة المراكز البحثيّة في صنع السياسة الخارجيّة"**، المركز الديمقراطيّ العربيّ، 2016/11/4، الرابط: https://democraticac.de/?p=39438 نقلًا عن: اللهيبي، صالح. (2012). **مراكز البحث العلميّ، نظرة في النشأة والغايات**، *مجلة الرافد*، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، أغسطس 2012.
2. أبو كريم، منصور. **"مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير في صناعة القرار"**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 2019/7/8، الرابط: https://2u.pw/ENvLPF
3. أبو النور، محمد. **"مراكز صنع القرار بإيران: المحددات والتوجهات، أوراق سياسيّة"**،

مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، والأبحاث، بيروت، 2015/9/16، الرابط: https://2u.pw/7K4KL4

4. أغوان، علي. **"أثر الصوامع الفكرية والدراسات الإستراتيجيّة الأمريكيّة في التخطيط الإستراتيجي الأمريكيّ"**، الحوار المتمدن، 2013/11/23، الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=388234
5. آل ربح، عبد الله. **كيف تعمل مراكز الأبحاث في واشنطن،** صحيفة عكاظ، 2022/7/18، الرابط: https://www.okaz.com.sa/ampArticle/2110446
6. بدر، أشرف. **"مراكز الأبحاث الإسرائيليّة ودورها في صناعة القرار"**، مركز رؤية للتنمية السياسيّة، تركيا، 2016/12/19، الرابط: https://vision-pd.org/archives/200391
7. **تعريف بمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيليّ"**، الرابط: https://www.babelwad.com/ar/aboutinss
8. **ثمن أوسلو، تقرير وثائقي،** الجزء الثاني، تقديم: روان الضامن، قناة الجزيرة، قطر، 2013/9/16، الرابط: https://interactive.aljazeera.com/aja/PalestineRemix/mobile/remix/create/#!/15
9. الجزيرة نت. **"النرويج لم تمارس دور الوسيط النزيه في اتفاقية أوسلو"**، 2012/9/1، الرابط: https://2u.pw/UEqOhn
10. الحمد، جواد. **"أهميّة مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيراتها"**، برنامج سيناريوهات، مقابلة تلفزيونية على قناة الجزيرة، 2018/8/31، الرابط: https://www.aljazeera.net
11. خولي، فيصل. **"دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسيّ: إيران نموذجًا"**، مركز الروابط والبحوث والدراسات الإستراتيجيّة، 2015/9/4، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/11893
12. دمج، ناصر. **"أوسلو الخسارة غير المستدركة"**، مركز باحث للدراسات الفلسطينيّة والإستراتيجيّة، 2016/9/15، الرابط: https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=36877&cid=86
13. زاغاروف، آفي. **"الأسرار وراء القرار والثمن الذي غيرّ ميزان القوى: عقد على صفقة شاليط"**، موقع والّا العبري، ترجمة الهدهد للشؤون الإسرائيليّة، 2021/10/10، الرابط: https://hodhodpal.com/post/30477
14. الزيات محمد. **"مراكز الدراسات ودورها في صنع القرار بالمنطقة العربيّة: التحديات والحلول"**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 2019/7/11، الرابط: https://2u.pw/tnmiyN
15. السهلي، نبيل. **"دور مراكز البحث ومعاهد الدراسات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة في صناعة القرار"**، 2020/12/20، القدس العربيّ، الرابط:

https://tinyurl.com/cyx6zb63
16. شار، جلعاد. **"مركز المفاوضات التطبيقيّة"، معهد دراسات الأمن القومي INSS**، تل أبيب، המרכז למשא ומתן יישומי - המכון למחקרי ביטחון לאומי، الرابط: https://www.inss.org.il/he/research/applied-negotiations/
17. عفيفة، وسام. **"كواليس مفاوضات صفقة وفاء الأحرار"**، الحلقة الأوّلى، الرسالة نت، غزة، 2013/10/21، الرابط: http://alresalah.ps/ar/post/81471/
18. عليوي، معاذ. **"دور مراكز الفكر في صُنع السياسة العامة في فلسطين"**، مدونة الجزيرة ، 2019/1/17، الرابط: https://2u.pw/EQbpgc
19. موقع الغد، **"مراكز البحوث تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجيّة الأمريكيّة"**، 2011/07/25، القاهرة، الرابط: https://2u.pw/XEyU7V
20. وزارة الخارجيّة والمغتربين الفلسطينيّة، **المياه في المفاوضات النهائية**، 201/6/19، الرابط: https://2u.pw/pePYND

ثامنًا: المراجع الأجنبية

1. Abelson, D. (2018). "Do think tanks matter? Assessing the impact of public policy institutes", *McGill-Queen's Press-MQUP*.
2. Ahmad, M. (2008). "US Think Tanks and the Politics of Expertise: Role, Value and Impact", *The Political Quarterly*, Vol. 79, No. 4, October-December, 2008.
3. Council on Foreign Relations. (2015, June 4). Regional Challenges and Opportunities: The View from Saudi Arabia and Israel. Retrieved from Council on Foriegn Relations : http://www.cfr.org/development/regional-challenges-opportunities-view-saudi-arabia-israel/p36615
4. Gray, C. (Winter, 1977/1978). Think Tanks' and Public Policy, International Journal, Vol.33, No.1, *Opinion and Policy*.
5. Hass, R. (2002). "*The role of think tanks in us foreign policy*", in electronic journal of us.
6. Ibrahim, E. (2004). "*Arab and Amrican Think Tanks: new possibilities for cooperation? new engines for reform?*", the Brookings project on U.S. policy towards the Islamic world working paper
7. Jamal El Din, H. (2016). "*The role of think tanks in influencing policy-making in Israel*", Contemporary Arab Afairs, No. 9, Vol.2.
8. McGann, J. (2010). *The Global "Go-To Think Tanks 2009*", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition.
9. Roberts, J. (1988): *Decision- Making During International Crisis*, London Macmillan press, LTD 1988, p89.

10. The Harry S.Truman Research Institute. (2012, march 20). Retrieved from The Harry S.Truman Research Institute : http://truman.huji.ac.il/?cmd=about
11. The Israel Center for Social & Economic Progress.18/09/2016. Retrieved from The Israel Center for Social & Economic Progress: http://icsep.org.il/en/organization/
12. Wiarda, H. (2008). "*The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy*", American Foreign Policy Interests, 30: 96–117.